

الموضوعات والمحتويات

الموضوع	الصفحة
المسألة الأولى:	٧
الأعمال بالنيات والمقاصد معتبرة في العبادات والعادات	٧
نظرية الدافع والباعث وأهميتها	٧ - ٨
أهمية النيات في التفريق بين أحكام العبادات وأحكام غيرها	٨ - ٩
تخريج حديث صيد البر والبحر وذكر الله	١٠ - ١٢
فإن قيل: المقاصد معتبرة في الجملة وليس على الإطلاق، أدلة ذلك	١٢
- منها: الإكراه الواجب على الأعمال شرعاً	١٢
التسلسل والإكراه	١٢
العبث في الأحكام	١٢
- منها: الأعمال ضربان: عادات وعبادات والأولى لا تحتاج إلى نية وذكر	
أمثلة على ذلك	١٣
من لم يشترط النية في الوضوء وغيرها	١٣ - ١٥
- منها: من الأعمال ما لا يمكن فيه قصد الامتثال عقلاً وهو النظر الأول	١٦ - ١٧
الإجابة على ذلك بأن المقاصد المتعلقة بالأعمال ضربان:	
ضرب هو من ضرورة كل فاعل مختار من حيث هو مختار يصح أن يقال فيه أن كل	
عمل معتبر بنيته فيه شرعاً	١٧
وضرب آخر: ليس من ضرورة كل فعل، وإنما هو من ضرورة التعبدات من حيث	
هي تعبدات	١٨

١٨	ووجه آخر في الإجابة الرد على تفاصيل ما ذكروا
١٩ - ١٨	الرد على مسألة الإكراه
١٩	الرد على مسألة النية في العادات
٢١ - ١٩	الخلاف في الصوم وغيرهما
٢٣	المسألة الثانية:
	قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع ودليله
٢٣	واضح
٢٣	بيع الشيء المباح لمن يستعمله في حرام
٢٣	مبدأ سد الذرائع
٢٤ - ٢٣	مبدأ نظرية الباعث
٢٤ - ٢٣	قصد الشارع وضع الشريعة لمصالح العباد
٢٤	المحافظة على الضروريات
٢٤	الخلافة في الأرض، والتنبيه على خطأ شائع
٢٦ - ٢٥	الخلافة العامة والخاصة
٢٦	فصل: المقاصد والتروك والأفعال والأحكام الخمسة
٢٦	دخول المكلف في الأسباب
٢٦	القصد الموافق والمخالف
٢٧	المسألة الثالثة:
	كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له، فقد ناقض الشريعة، وكل
٢٨ - ٢٧	مناقضة باطلة
٢٨	الاجتهاد فرض كفائي
٢٨	الدليل على أن من ابتغى في الشريعة ما لم توضع له فهو مناقض:
٢٨	الأول: الأفعال والتروك من حيث هي متمثلة عقلاً
٢٩ - ٢٨	مسألة التحسين والتقبيح العقليين
	الثاني: حاصل القصد أن ما رآه الشارع حسناً فهو عند هذا القاصد ليس بحسن
٢٩	وهكذا العكس
	الثالث: الأخذ في خلاف مآخذ الشارع من حيث القصد إلى تحصيل المصلحة أو

- درء المفسدة مشاققة ظاهرة ٢٩ - ٣٠
- الرابع: أنه آخذ في غير مشروع حقيقة ٣٠
- الخامس: أن المكلف إنما كلف بالأعمال من جهة قصد الشارع بها في الأمر والنهي ٣٠ - ٣١
- التمثيل على ذلك في الحاشية بالنكاح إذا قصد به تحليل الزوجة لغيره ٣٠
- السادس: هذا استهزاء بآيات الله وأحكامه من آياته ٣١
- أمثلة من المصنف على ذلك ٣١
- الاعتراض على المسألة بأمثلة من الشرع ٣١
- منها: نكاح الهازل وطلاقه، وقد سبقت في المسألة الأولى وكذلك المكره ٣١ - ٣٢
- ومنها: الحيل ٣٢
- الإجابة عن ذلك ٣٢ - ٣٣
- المسألة الرابعة: ٣٤
- أقسام الفعل والترك مع القصد:
- الأول: أن يكون (الفعل أو الترك) موافقاً للشرع والقصد عنده الموافقة ٣٤
- الثاني: أن يكون مخالفاً وقصده المخالفة ٣٤
- الثالث: أن يكون الفعل أو الترك موافقاً وقصده المخالفة وهو ضربان:
- الأول منهما: أن يعلم الموافقة في الفعل والترك ٣٤
- الثاني: أن لا يعلم ٣٤
- ذكر الأمثلة: على الضرب الأول مثل: الواطئ لزوجته وهو ظان أنها أجنبية وغيرها ٣٤ - ٣٥
- من الأمثلة ٣٥
- توضيح الأمر الأصولي وتجاذب طرفيه ٣٥
- أمثلة على الضرب الثاني ٣٧
- القسم الرابع منها: وهو ضربان كالسابق:
- أن يكون الفعل أو الترك مخالفاً والقصد موافقاً، بالعلم والجهل ٣٧
- فأما مع العلم فهو الابتداء ٣٧ - ٣٨
- ذكر الأدلة على حرمة البدع بعموم، ثم الاستشكال بأن من البدع ما هو غير مذموم ٣٨ - ٣٩
- بل هو إما مندوب أو واجب ٣٩ - ٣٨
- الجواب عن هذا الإشكال بنقض الأمثلة واحداً واحداً ٣٩

- ٤١ التفريق بين المصالح المرسله والبدع
- ٤٢ - ومع الجهل فله وجهان:
- الأول: كون القصد موافقاً، أي مع مخالفة الفعل أو الترك
- ٤٢ الثاني: كون العمل مخالفاً
- ٤٥ - ٤٢ النية والقصد في هذا الضرب
- ٤٥ إعمال جانب القصد وجانب الموافقة في الفعل أو الترك معاً في المسألة لأمر:
- ٤٦ - ٤٥ الأول: اجتماع في تناول المحرم غير عالم بالتحريم؛ موافقة القصد ومخالفة الفعل
- ٤٦ توضيح ذلك بالأمثلة من السنة وحياة السلف
- ٥٠ - ٤٨ النكاح يغير إذن الولي وتخريج حديثها
- ٥٠ الثاني: اعتبار الجهل في العبادات اعتبار النسيان
- ٥١ الثالث: الأدلة الدالة على رفع الخطأ عن هذه الأمة
- ٥١ الاختلاف فيما تعلق به رفع المؤاخذه
- ٥٣ المسألة الخامسة:
- جلب المصلحة أو دفع المفسدة المأذون فيه على ضربين:
- ٥٣ أحدهما: أن لا يلزم عنه إضرار الغير
- ٥٣ الثاني: لزوم ذلك عنه وهو ضربان أيضاً:
- ٥٣ قصد ذلك وعدم قصده وهذا ضربان أيضاً
- ٥٣ الضرر العام والخاص وهذا ضربان:
- ٥٥ متابعة التقسيم
- ٥٥ ثم توضيح أحكام الأقسام هذه
- ٥٥ الأقسام الثمانية وسردها من حاشية الأصل
- الأول: ما لا يلزم عليه إضرار الغير
- الثاني: ما يلزم عليه الإضرار ويقصد الفاعل الإضرار
- الثالث: ما لا يقصد فيه، وكان الإضرار اللازم عاماً
- الرابع: ما لا قصد فيه، والإضرار اللازم خاص والفعل محتاج إليه.
- الخامس: ما كان كذلك والفعل غير محتاج إليه ويؤدي إلى مفسدة قطعاً
- السادس: أن تكون المفسدة على سبيل الدور

- السابع: أن تكون على سبيل الكثرة ولزومها أغلبي
- الثامن: ما لزومها غير أغلبي
- الأول: باق على أصله من الأذن ٥٥
- الثاني: لا إشكال في منع القصد إلى الإضرار ٥٥
- النظرية الحديثة لسوء استعمال الحق والتعسف فيه ٥٦
- الثالث: لا يخلو أن يلزم من منعه الإضرار به بحيث لا ينجبر أو لا ٥٧
- مسألة الترس التي فرضها الأصوليون ٥٧
- الرابع: الموضع يحتمل نظرين:
- نظر من جهة إثبات الخطوط، ونظر من جهة إسقاطها وأمثلة مهمة ٥٨
- أمثلة في القسم الرابع ٥٩
- ذكر أمثلة لظلم عام تخلص منه فرد ٥٩
- ومناقشة بالعودة على مسألة الإضرار ورد الإشكال ٦١
- وجهان في المسألة مع ردها إلى المسألة الثالثة: ٦٢
- الأول: إسقاط الاستبداد والدخول في المواساة على السواء ٦٢
- أمثلة على ذلك من سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسيرة السلف ٦٢
- الثاني: الإيثار على النفس؛ وأمثلة من سيرة السلف ٦٦
- إيثار بالملك من المال ٦٨
- وبالنفس ٦٩
- الصوفية والإيثار ٧٠
- الإيثار مبني على إسقاط الخطوط العاجلة، وتحمل المضرة اللاحقة بلا عتب، دون ٧١
- إخلال بمقصد شرعي
- القسم الخامس: وله نظران
- الأول: من حيث كونه قاصداً لما يجوز أن يقصد شرعاً، من غير قصد إضرار بأحد ٧٢
- الثاني أن يكون عالماً بلزوم المضرة ٧٢
- القبول والإجزاء والصحة لا تستلزم الثواب عليها عند القرافي ٧٤ - ٧٣
- القسم السادس: وهو على أصله من الإذن ٧٤
- القسم السابع: وهذا يحتمل الخلاف، وهل يجري الظن مجرى العلم فيمنع،

- ٧٥ اعتبار الظن أرجح لأمر: الأول: أن الظن في أبواب العمليات جار مجرى العلم
- ٧٥ الثاني: أن المنصوص عليه من سد الذرائع داخل في هذا القسم
- ٧٦ - ٧٥ الثالث: أنه داخل في التعاون على الإثم والعدوان المنهي عنه
- ٧٦ القسم الثامن: وهذا القسم موضع نظر والتباس، والأصل فيه الحمل على الأصل من صحة الإذن، باستدلالات أخرى غير مرتبة عند المصنف
- ٧٧ مناقشة المصنف في بعض ما أورده من أمثلة
- ٨١ سد الذرائع والاحتياط والأخذ بالحزم
- ٨٥ المسألة السادسة:
- ٨٦ كل من كلف بمصالح نفسه فليس على غيره القيام بمصالحه مع الاختيار والدليل على ذلك أوجه
- ٨٦ الإستثناء في ذلك
- ٨٧ المسألة السابعة:
- ٨٨ كل مكلف بمصالح غيره الدنيوية، إما أن يكون قادراً على مصالحه الخاصة مع مصالح الغير، وإما أن لا يقدر فإن كانت مصالح الغير عامة فعليهم أن يقوموا بمصالحه إن صح أن يقوموا بها عنه؛ وإن كانت خاصة سقطت
- ٨٩ - ٨٨ تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة
- ٨٩ فصل: قيام الغير بمصالح المكلف بوجه لا يخل بمصالحهم ولا يضر به
- ٨٩ يقوم بمصلحة المكلف بيت المال أو الأوقاف
- ٩٠ لا يعطى مباشرة لحوف المنة وإعطاء الأمثلة المشابهة لذلك
- ٩٠ لا يجوز له القيام بنفسه لكلفة القيام بالوظيفتين
- ٩١ منع أخذ الأجرة من الخصمين
- ٩١ فصل: إذا كانت المصلحة الدنيوية العامة لا يمكن أن يقوم بها غيره تعارض في المسألة
- ٩٢ «قاعدة منع التكليف بما لا يطاق» و«قاعدة تقديم المصلحة العامة على الخاصة»
- ٩٢ الخلاف حاصل، وإذا أسقط المكلف حظوظه قدمت المصلحة العامة
- ٩٢ ويدل عليه قاعدة الإيثار، وقصص الإيثار الواردة عن السلف
- ٩٣ - ٩٢ أما الأخروية كالعبادات العينية أو النواهي المخاطب بها عيناً فلها تفصيل إن كان هناك

٩٤ - ٩٦

إخلال بالمصلحة العامة أو الخاصة

٩٦

فصل: قد تكون المفسدة مما يلغى مثلها في جانب عظم المصلحة

٩٨

المسألة الثامنة:

التكاليف إذا علم قصد المصلحة فيها، فللمكلف في الدخول تحتها ثلاثة أحوال:

الأول: أن يقصد بها ما فهم من قصد الشارع في شرعها دون أن يخله من قصد

٩٨

التعبد وإلا حرم خيراً كثيراً

٩٨ - ٩٩

الثاني: أن يقصد بها ما عسى أن يقصده الشارع وهذا أكمل من الأول

الثالث: أن يقصد مجرد امتثال الأمر فهم قصد المصلحة أو لم يفهم وهذا أكمل

٩٩

وأسلم

١٠١

المسألة التاسعة:

كل ما كان من حقوق الله، فلا خيرة فيه للمكلف على حال وأما ما كان من حق

١٠١

العبد في نفسه، فله فيه الخيرة

١٠١

حقوق الله لا تسقط ولا ترجع لاختيار المكلف

١٠١

ثبت ذلك بالاستقراء

١٠٢ - ١٠٣

إحياء النفوس وكمال العقول والأجسام من حق الله في العباد

تقدم أن كل حق للعبد لا بد فيه من تعلق حق الله به، وحق العبد ثبت بإثبات

١٠٣ - ١٠٤

الشارع له

١٠٤

حق العبد له فيه الاختيار من حيث جعل الله له ذلك دون الاستقلال

١٠٦

المسألة العاشرة

الحيل: هو التوسط لإسقاط حكم أو قلبه ولا ينقلب ولا يسقط إلا بالواسطة فهو

١٠٦

مشتمل على مقدمتين:

١٠٦

الأولى: قلب أحكام الأفعال بعضها إلى بعض في ظاهر الأمر

١٠٦

الثانية: جعل الأفعال المقصود بها في الشرع معان وسائل إلى قلب تلك الأحكام

١٠٦

هل يصح العمل على وفقه؟

١٠٨ - ١٠٦

توضيح الحيل قبل الإجابة

١٠٩

المسألة الحادية عشرة:

الحيل بالمعنى السابق غير مشروعة في الجملة، لكن في خصوصيات يفهم من

١٠٩	مجموعها منعها، والنهي عنها على القطع
١١٩ - ١٠٩	سرد الأدلة
١١٣	المسخ والقذف
١١٤	استحلال السحت
١١٥	تعقب الحافظ ابن حجر
١١٦	الربا والرشاوي والتحليل
١٦٣ - ١٢٠	المسألة الثانية عشرة:
	(الحيل):
	مقدمة - الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها، وإنما قصد بها المصالح
	التي شرعت لأجلها فإن كان الفعل موافقاً والمصلحة مخالفة فالفعل غير صحيح
١٢٠	وغير مشروع
	الأمثلة:
١٢١	الشهادتان وسائر العبادات
١٢٢ - ١٢١	الزكاة
١٢٣	فدية الزوجة خوف أن لا يقيماً حدود الله
١٢٣	اشتغال الشريعة على مصلحة كلية ومصلحة جزئية
١٢٤	فصل: عودة إلى الحيل
١٢٤	الحيل الباطلة ما هدم أصلاً شرعياً وناقض مصلحة شرعية
١٢٤	الحيل ثلاثة أقسام الأولان قطعيان:
١٢٤	الأول: لا خلاف في بطلانه، كحيل المناققين والمرائين
١٢٤	الثاني: لا خلاف في جوازه، كالنطق للمكره على كلمة الكفر
١٢٤	تقديم المصالح والمفاسد الأخروية على الدنيوية
	الثالث: محل إشكال وغموض لعدم تبين دليل واضح قطعي مثل: وجود مقصد
١٢٥	للشارع واضح أو لم يثبت أنه على خلاف مصلحة شرعية
١٢٥	حسن الظن بالعلماء
١٢٦ - ١٢٥	نكاح المحلل
	هل يلزم إذا شرعت القاعدة الكلية لمصلحة أن توجد المصلحة في كل فرد من

- أفرادها عيناً ١٢٦
- الحيل والبيوع والبنوك الإسلامية وكلمة عن الربا ١٢٧
- العينة ١٢٨
- الذرائع وأقسامها: ١٣١
- الأول: ما يسد باتفاق كسب الأصنام ١٣١
- الثاني: ما لا يسد باتفاق ١٣١
- الثالث: المختلف فيه، كمسألة الحيل ١٣١
- خلاصة كلام المصنف فيه فائدة عظيمة في أنه جاء بأدلة مجيزي الحيل لتقريب المذاهب الفقهية للطلاب حتى لا يكون هناك تعصب ١٣١ - ١٣٢
- فصل: خاتمة لكتاب المقاصد تكون بياناً له ١٣٢
- معرفة مقصود الشارع، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: ١٣٢
- الأول: أن يقال: إن مقصد الشارع غائب عنا حتى يأتينا ما يعرفنا به ١٣٢
- الثاني: في الطرف الآخر من الأول إلا أنه ضربان: ١٣٣
- الأول: دعوى أن مقصود الشارع ليس في هذه الظواهر، ولا ما يفهم منها، وإنما المقصود أمر آخر ١٣٣
- الضرب الثاني: أن يقال: إن مقصود الشارع الالتفات إلى معاني الألفاظ، بحيث لا تعتبر الظواهر والنصوص ١٣٣
- الثالث: أن يقال باعتبار الأمرين جميعاً، بحيث لا يخل المعنى بالنص ولا بالعكس وهذا الذي أخذ به فحول العلماء ويعرف من أكثر من جهة: ١٣٤
- الجهة الأولى: مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي ١٣٤
- توضيح هذه الجملة ١٣٤ - ١٣٥
- الجهة الثانية: اعتبار علل الأمر والنهي، والعلل تعرف بمسالكها المعروفة ١٣٥
- غير المعلومة لا بد فيه من التوقف، وهنا له نظران:
- الأول: أن لا تتعدى المنصوص عليه في ذلك الحكم المعين أو السبب المعين ١٣٦
- الثاني: أن الأصل في الأحكام الموضوعية شرعاً أن لا يتعدى بها محالها حتى يعرف قصد الشارع لذلك التعدي ١٣٦
- وهما مسلكتان متعارضتان لأن أحدهما يقتضي التوقف والآخر لا يقتضيه والمجتهد

- أهل لهذا الموضوع فلا يبقى تعارض ١٣٧
- الالتفات إلى المعاني في العادات هو الأصل، والتعبد في جهة العبادات والخروج ١٣٨
- عن هذا المقتضى نادر والتمثيل عليه من مذهب مالك
- الجهة الثالثة: أن للشارع في شرع الأحكام العادية والعبادية مقاصد أصلية ١٣٩
- ومقاصد تابعة
- مضادة مقصد العامل لمقصد الشارع وضرب أمثلة على ذلك:
- التمثيل على ذلك بالنكاح ١٣٩ - ١٤١
- التمثيل في باب العبادات ١٤٠ - ١٤١
- فصل: إثبات المقاصد التابعة في العبادات ١٤٢
- الحديث عن الاستخارة الشرعية والبدعية ١٤٣
- الفوائد الدنيوية والأخروية في العبادات ١٤٤
- المواهب التي يهبها الله للعبد في الدنيا والآخرة ١٤٥
- الاضطرار إلى السؤال ١٤٥
- إظهار الأعمال للاتباع ١٤٦
- التعبد بقصد تجريد النفس بالعمل والاطلاع على عالم الأرواح ورؤية الملائكة ١٤٧
- الخوارق ١٤٧
- تخريج حديث: «من أخلص لله أربعين صباحاً...» وقصة حوله ١٤٨ - ١٤٩
- سؤال الصحابة عن الهلال، وما نزل فيها ١٤٩
- العلم والعمل، والمعرفة بالله وبصفاته وأفعاله على مقدار المعرفة بمصنوعاته والعالم ١٥٠
- الروحاني
- الخوارق:
- أولاً: طلب الخوارق بالدعاء وفتح البصيرة لا نكير فيه، إنما فيمن عبد لتحصيلها فقط ١٥٠ - ١٥١
- ثانياً: أنه لو لم نجد ما نستدل به على ذلك كله، لكان لنا بعض العذر في التخطي
- عن عالم الغيب والشهادة إلى عالم الغيب ١٥١
- ثالثاً: أن أصل هذا التطلب الخاص فلسفي ١٥٢
- رابعاً: أن طلب الاطلاع على ما غيب عنا من الروحانيات وعجائب المغيبات

- ١٥٢ كطلب الاطلاع على ما غيب عنا من المحسوسات النائية
- ١٥٢ خامساً: أنه لو فرض كونه سائغاً فهو محفوف بعوارض كثيرة
- ١٥٣ - ١٥٢ الابتلاء
- ١٥٤ - ١٥٣ فعل الطاعات لأغراض دنيوية
- ١٥٤ أقسام المقاصد التابعة للمقاصد الأصلية:
- ١٥٤ الأول: ما يقتضي تأكيدها
- ١٥٤ الثاني: ما يقتضي نقضها
- ١٥٥ الثالث: ما لا يقتضي تأكيداً ولا ربطاً، ولا يقتضي رفع المقاصد الأصلية عيناً
- ١٥٥ صحة ذلك في العادات دون العبادات
- ١٥٥ العزل عن النساء
- الجهة الرابعة: السكوت عن شرع التسبب أو عن شرعية العمل مع قيام المعنى
- ١٥٦ المقتضي له
- سكوت الشارع عن الحكم على ضريين:
- ١٥٧ الأول: السكوت عنه لأنه لا داعية له تقتضيه، ولا موجب يقدر لأجله
- ١٥٧ الثاني: أن يسكت عنه وموجبه المقتضي له قائم
- ١٥٨ سجود الشكر عند مالك
- ١٦٣ - ١٥٩ تعريف البدع وتمثيلها
- كتاب الأدلة الشرعية
- ١٦٥ النظر فيها على الجملة والتفصيل
- ١٦٥ الأدلة ومعناها
- ١٦٥ بحث الأصولي في الأدلة الشرعية
- النظر في الأدلة الشرعية على الجملة والكلام فيها في كليات تتعلق بها وفي العوارض
- ١٦٧ اللاحقة لها
- ١٧١ المسألة الأولى:
- لما انبنت الشريعة على قصد المحافظة على المراتب الثلاث من الضروريات والحاجيات
- ١٧٢ - ١٧١ والتحسينات، وكانت هذه الوجوه مبثوثة في جميع أبواب الشريعة وأدلتها
- ١٧١ أهمية هذه المسألة في مسائل الأصول

- النظر في الأدلة التفصيلية مع القواعد الكلية وارتباطهما في فهم الشريعة
 ١٧٢ - ١٧١ هل يجوز للمجتهد استنباط الأحكام من القواعد دون الأدلة
 ١٧٤ - ١٧٢ سرد مجموعة من الأدلة على أصل المسألة
 ١٧٢ كتاب رزين من مظان الضعف
 ١٧٣ معنى: «لا يهلك على الله إلا هالك...»
 ١٧٣ اعتبار الجزئيات بالكليات والعكس
 ١٧٤ - ١٧٣ التفريق بين المجتهد الذي استقرأ الأدلة، والمجتهد الذي تابع غيره
 ١٧٤ القدح في الكلي أو الجزئي مؤثر في الآخر
 ١٧٥ مخالفة جزئي للكلي
 ١٧٦ حكم الأكثرية حكم الأغلب
 ١٧٦ إذا فرضت المخالفة في بعض الجزئيات، فليس لجزئي من الكلي
 ١٧٧ الحكم بالقاعدة دون الأدلة
 ١٧٧ التمثيل له بحفظ النفس، كالقصاص بالمثل وكقتل الجماعة بالفرد
 ١٧٨ - ١٧٧ الرخص في الصلاة، مثل فيه
 ١٧٨ والصوم في السفر
 ١٧٩ - ١٧٨ الرخص عموماً
 ١٧٩ - ١٧٨ البيوع والمستثنيات من القواعد
 ١٧٩ تبيان اعتبار المصالح في الشرع، وما لا يفهم منها بالعقل وتعارض قواعد المصالح
 ١٨٠ - ١٧٩ والترجيح فيها
 النظر في الكلي بحسب جريانه في الجزئي، والنظر في الجزئي من حيث يرد إلى
 الكلي
 ١٨١ العسل وتوضيح معنى الشفاء فيه
 ١٨١ امتناع وجود خبر في الشريعة بخلاف مخبره
 ١٨١ اعتبار الجزئي وعدم اعتباره جهتان هنا
 ١٨٢ وظيفة المجتهد مع الأدلة
 ١٨٣ المسألة الثانية:
 ١٨٤ أقسام الأدلة الشرعية:

- الأول: الدليل القطعي كأدلة وجوب الطهارة ١٨٤
- الثاني: الدليل الظني الراجع إلى أصل قطعي وعليه عامة أخبار الآحاد وما فيه تبيان لنص الكتاب ١٨٤
- الثالث: الدليل الظني غير الراجع لدليل قطعي وهو مضاد للشرع ١٨٤
- الرابع: الدليل الظني غير الراجع لدليل قطعي وهو غير مضاد للشرع ولا موافق له ١٨٤
- مناقشة المصنف في قوله: «قطعي» وإخراج القياس من أدلته ١٨٤
- الأول: لا يحتاج إلى بيان والثاني: من أمثله: ١٨٤
- ما جاء في النهي عن جملة من البيوع ١٨٥
- النهي عن الإضرار والتعدي والجنايات على الأغيار ١٨٥ - ١٨٦
- الثالث: الظني المعارض للأصل القطعي، ولا يشهد له أصل قطعي ١٨٦
- الدليل على ذلك: ١٨٦
- الأول: مخالفته لأصول الشريعة، فلا يعد منها ما هو مخالف لها ١٨٦
- الثاني: عدم وجود ما يشهد له بصحته ١٨٦
- مثال على ذلك في المناسب الغريب وقصة من أفنى بإيجاب شهرين متتابعين على من ظاهر امرأته أو جامعها في نهار رمضان كحكم ابتدائي ١٨٦ - ١٨٨
- توضيح للمناسب الغريب ١٨٦
- توضيح أن أخبار الآحاد ليس كلها مما يشهد لها أصل قطعي ١٨٦
- هذا القسم على ضربين ١٨٦
- الأول: أن تكون مخالفته للأصل قطعية، فيرد ١٨٨
- الثاني: أن تكون ظنية: ١٨٨
- أ - إما بأن يتطرق الظن من جهة الدليل الظني ١٨٨
- ب - وإما من جهة كون الأصل لم يتحقق كونه قطعياً ١٨٨
- هذا مجال المجتهدين ١٨٨
- دخول الظاهرية في هذا الباب في باب معارضة نص بنص آخر أو قاعدة أخرى إذ لا يوجد تناقض في هذا لأسباب ١٨٨
- مسألة فرعية خبر الواحد إذا كملت شروط صحته، هل يجب عرضه على الكتاب ١٨٩
- تخريج حديث في الباب ١٨٩

- ١٩٠ رد خبر الواحد بالقياس وكشف غلط على مالك وأبي حنيفة
أمثلة من سيرة السلف فيمن رد حديثاً مخالفته ما عنده من أحاديث أو غيرها من
النصوص، أو مخالفته قاعدة ثابتة عنده
- ١٩١ - ١٩٠ رد عائشة لحديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه
- ١٩٢ - ١٩١ وردها لحديث رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة الإسراء
- ١٩٢ وردت هي وابن عباس حديث غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء
- ١٩٢ تفسير المهراس
- ١٩٣ تبيان وجه الصواب فيمن اعترض على أبي هريرة
- ١٩٤ رد عائشة لحديث ابن عمر في الثؤم
- ١٩٤ قصة عمر مع وباء الطاعون في سفره إلى الشام تعود إلى هذا الأصل
- ١٩٦ - ١٩٥ مالك يتوقف في حديث ولوغ الكلب
- ١٩٧ - ١٩٦ حديث خيار المجلس
- ١٩٨ - ١٩٧ معارضة مالك في المسألة
- ١٩٨ حديث: صيام الولي عن الميت
- ١٩٩ - ١٩٨ حديث إكفاء قدور الطبخ في الحرب قبل تقسيم الغنيمة
- ١٩٩ صيام ست من شوال
- ٢٠٠ - ١٩٩ الرضعات وبيان وجه لم يظهر للشيخ دراز
- ٢٠٠ - ١٩٩ سد الذرائع والمصالح المرسله عند مالك
ومثله عند أبي حنيفة:
- ٢٠٠ قدم خبر القهقهة على القياس
- ٢٠١ - ٢٠٠ رد خبر القرعة في الممالك الستة
- ٢٠١ خبر الواحد المعارض لقاعدة
- ٢٠١ عودة إلى ولوغ الكلب في مذهب مالك
- ٢٠١ حديث العرايا وقاعدة الربا
- ٢٠٢ قاعدة الربا في بيع الرطب بالتمر
- ٢٠٣ أبو حنيفة وأهل الحديث
- ٢٠٥ - ٢٠٤ أهل العراق ومالك وحديث المصرة

- ٢٠٥ النهي عن بيع كتب الفقه
- الرابع: الظني الذي لا يشهد له أصل قطعي ولا يعارض أصلاً قطعياً فهو من باب
- ٢٠٧-٢٠٦ المناسب الغريب
- ٢٠٧-٢٠٦ التمثيل عليه بالقاتل لموروثه، ومطلق زوجته في مرض الموت
- ٢٠٧ فصل: المقصود بالرجوع إلى الأصل القطعي
- ٢٠٨ المسألة الثالثة:
- ٢٠٨ الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول:
- ٢٠٨ الوجه الأول: أنها لو نافتها، لم تكن أدلة للعباد على حكم شرعي ولا غيره
- ٢٠٨ الوجه الثاني: أنها لو نافتها، لكان التكليف بمقتضاها تكليفاً بما لا يطاق
- ٢٠٩ الوجه الثالث: أن مورد التكليف العقل، وبفقدانه يرتفع التكليف رأساً
- الوجه الرابع: أنه لو كان كذلك لكان الكفار أول من رد الشريعة به، وهذا معلوم من
- ٢٠٩ حرصهم على ذلك
- ٢١٠ الوجه الخامس: أن الاستقراء دل على جريانها على مقتضى العقول
- ٢١٠ مناقشة الدعوى في أصل المسألة:
- ٢١٠ أولاً: أن في القرآن ما لا يعقل معناه أصلاً
- ٢١١ ثانياً: التشابهات الموجودة في الشريعة
- ٢١١ ثالثاً: فيها ما اختلفت فيه العقول حتى اختلفت فرقاً
- الإجابة عن المناقشات واحداً واحداً
- ٢١٢ الإجابة عن فوائح السور
- ٢١٢ الإجابة عن التشابهات
- ٢١٣ احتجاج النصارى بالتثليث من القرآن
- ٢١٦-٢١٣ مسائل نافع بن الأزرق لابن عباس
- ٢١٧ المسألة الرابعة:
- ارتباط هذه المسألة بمسألة: «يستحيل كون الشيء واحداً واجباً حراماً من جهة
- ٢١٧ واحدة... ومسألة: «إذا أمر بفعل مطلق فالمطلوب...»
- المقصود من وضع الأدلة تنزيل أفعال المكلفين على حسبيها وأفعال المكلفين لها
- ٢١٧ اعتباران:

- ٢١٨ اعتبار من جهة معقوليتها، ومن جهة وقوعها في الخارج
- توضيح المسألة بمسألة الدار المغصوبة وسبب الاختلاف فيها وأماكن الخلاف بين العلماء ٢١٨ - ٢١٧
- ٢١٩ الأدلة على كل اعتبار
- أحدها: في الأول؛ أن الأمور به أو المنهي عنه أو المخير فيه، إنما هو حقائق الأفعال التي تنطلق عليها تلك الأسماء ٢١٩
- تعلق الأوامر والنواهي بالمطلق ٢١٩
- الاعتبار الثاني: أن المقصود من الأمر والنهي والتخير إنما هو أن يقوم المكلف بمقتضاها، ولا تكون أموراً ذهنية ٢١٩
- ثانيها: في الأول؛ أنا لو لم نعتبر المعقول الذهني في الأفعال؛ لزمنا شناعة مذهب الكمبي، لأن كل فعل أو قول فمن لوازمه ترك الحرام ٢٢٠
- والثاني من الاعتبارين: لو اعتبرنا المعقول الذهني مجرداً عن الأوصاف الخارجية، لزم أن لا تعتبر الأوصاف الخارجية بإطلاق وهو باب واسع ٢٢٠
- النيات في العادات ٢٢٠
- ثالثها: في الأول؛ أنا لو اعتبرنا الأفعال من حيث هي خارجية فقط، لم يصح للمكلف عمل إلا في النادر ٢٢١
- أما الثاني: فإن الأمور الذهنية مجردة من الأمور الخارجية تعقل وما لا يعقل لا يكلف به ٢٢٢
- ٢٢١، ٢٢٣ - ٢٢٤ خلط العمل الصالح بالعمل السيئ
- فصل: ويتصدى النظر فيما يصير من الأفعال المختلفة وصفاً لصاحبه حتى يجري فيه النظران، وما لا يصير كذلك، فلا يجريان فيه ٢٢٤
- المسألة الخامسة: ٢٢٧
- الأدلة الشرعية ضربان: ما يرجع إلى النقل المحض، وما يرجع إلى الرأي المحض ٢٢٧
- قد يكون ما يرجع باتفاق وما يرجع باختلاف ٢٢٧ - ٢٢٨
- فصل: الأدلة الشرعية في أصلها محصورة في الضرب الأول لأن الثاني ثبت عن طريقه ٢٢٨
- ما كان يرجع إلى النقل المحض فهو مستند الأحكام التكليفية من جهتين: ٢٢٨

٢٢٨	الأولى: من جهة دلالاته على الأحكام الجزئية الفرعية
٢٢٨	الثانية: من جهة دلالاته على القواعد التي تستند إليها الأحكام الجزئية الفرعية
٢٢٩	فصل: إن الضرب الأول راجع في المعنى إلى الكتاب من وجهين:
٢٢٩	الأول: أن العمل بالسنة والاعتماد عليها إنما يدل عليه الكتاب
٢٣٠	الثاني: أن السنة إنما جاءت مبينة للكتاب وشارحة لمعانيه
٢٣١	المسألة السادسة:
٢٣١	كل دليل شرعي فمبني على مقدمتين:
٢٣١	الأولى: راجعة إلى تحقيق مناط الحكم، وهذه نظرية
٢٣١	والأخرى ترجع إلى نفس الحكم الشرعي، وهذه نقلية
٢٣٢	ضرب الأمثلة في الفقه على الخمر والطهارات
٢٣٣	وفي اللغة والعقليات
٢٣٥	المسألة السابعة:
	كل دليل شرعي ثبت في الكتاب مطلقاً غير مقيد، ولم يجعل له قانون، ولا ضابط
٢٣٥	مخصوص، فهو راجع إلى معنى معقول وكل إلى نظر المكلف
٢٣٥	وكل ما ثبت مقيداً... فهو راجع إلى معنى تعبدية
٢٣٦	المسألة الثامنة:
٢٣٦	الأصول الكلية المدنية جزئية بالنسبة إلى ما هو أعم منه أو تكميلاً
٢٣٦	بيان ذلك في الضروريات الخمس:
٢٣٦	الدين
٢٣٦	الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٢٣٦	النفس
٢٣٧ - ٢٣٨	العقل: وتبيان ذلك في مسألة الخمر
٢٣٨	النسل: وتبيان أهمية ذلك في تحريم الزنا
٢٣٨	المال
٢٣٨	العرض
٢٣٩	تبيان ذلك في الأصل المكّي
٢٤٠	وفي صيام عاشوراء، وفي الجهاد

- المسألة التاسعة: ٢٤١
- كل دليل شرعي يمكن أخذه كلياً سواء كان كلياً أو جزئياً ٢٤١
- وكذلك عموم التشريع ٢٤٢
- أصل شرعية القياس ٢٤٢
- ومنها أن الله قال: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾ فإن نفس التزويج لا صيغة له تقتضي عمومًا أو غيره ٢٤٢
- ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم بين ذلك بقوله وفعله ٢٤٣
- تخريج حديث «حكمتي على الواحد حكمتي على الجماعة» ٢٤٣ - ٢٤٤
- تخريج حديث «إني لأنسى أو أنسى لأسن» ٢٤٥
- المسألة العاشرة: ٢٤٧
- الأدلة الشرعية ضربان: ٢٤٧
- الأول: أن يكون على طريقة البرهان العقلي ٢٤٧
- الثاني: مبني على الموافقة في النحلة، وذلك الأدلة الدالة على الأحكام التكليفية ٢٤٨
- المسألة الحادية عشرة: ٢٤٩
- إذا كان الدليل على حقيقته في اللفظ لم يستدل به على المعنى المجازي إلا على القول بتعميم اللفظ المشترك بشرط أن يكون ذلك المعنى مستعملاً عند العرب في مثل ذلك اللفظ ٢٤٩
- توضيح ذلك بالأمثلة ٢٤٩ - ٢٥١
- المسألة الثانية عشرة: ٢٥٢
- كل دليل شرعي لا يخلو أن يكون له ثلاث حالات من حيث عمل السلف به: ٢٥٢
- الأول: أن يكون معمولاً به دائماً أو أكثرياً ٢٥٢
- الثاني: أن لا يقع العمل به إلا قليلاً أو في وقت من الأوقات أو حال من الأحوال ٢٥٣ - ٢٥٢
- الترجيح بين العمل الأكثرى وغيره، وهناك مسائل ترجيح أخرى ٢٥٣
- قضايا الأعيان وحجيتها ٢٥٤
- وهذا القسم ضربان: ٢٥٤
- أحدهما: أن يتبين فيه للعمل القليل وجه يصلح أن يكون سبباً للقلّة ٢٥٤
- ذكر الأمثلة مثل إمامة جبريل وغيرها ٢٥٥ - ٢٥٦

- ٢٥٧ تعقب السيوطي في «الأزهار المتناثرة» في حديث «أسفروا بالفجر»
- ٢٥٨ المحافظة على الأوراق
- ٢٥٩ الاغتسال يوم الجمعة
- ٢٦٠ - ٢٥٩ قيام النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان
- ٢٦٣ توضيح للأمثلة التي ذكرها المصنف
- ٢٦٤ مشروعية الجماعة للناقلة
- الثاني: ما كان على خلاف ذلك، ولكنه يأتي على وجوه:
- ٢٦٧ منها: أن يكون محتملاً في نفسه
- ٢٦٨ - ٢٦٧ مثل القيام للقدام
- ٢٦٩ إذا احتمل الموضع طلبنا بالوقوف مع العمل المستمر
- ٢٧٠ - ٢٦٩ قصة المعانقة وتقبيل اليد
- ٢٧٠ سجود الشكر عند مالك
- ٢٧٠ العمل على شيء أقوى من الحديث عند مالك
- ٢٧١ التشهد والأذان عند مالك
- ٢٧٢ - ٢٧١ سجود الشكر وعودة إليه
- ٢٧٢ ووجه آخر: أن يكون هذا القليل خاصاً بزمانه أو بصاحبه الذي عمل به
- ومنها: أن يكون مما فعل فلتة، فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه به، ثم
- ٢٧٣ بعد ذلك لا يفعله ذلك الصحابي ولا غيره
- ٢٧٤ ومنها: أن يكون العمل القليل رأياً لبعض الصحابة لم يتابع عليه
- ٢٧٤ كأكل أبي طلحة البرد وهو صائم
- ٢٧٥ أمثلة أخرى
- ٢٧٦ ومنها: أن يكون عمل به قليلاً ثم نسخ فترك العمل به جملة؛ مثل الصيام عن الميت
- ٢٧٨ والسجود في المفصل
- ٢٨٠ أما من عمل بالقليل فيلزمه لوازم منها
- ٢٨٠ الأول: المخالفة للأولين
- ٢٨٠ الثاني: استلزام ترك ما داوموا عليه ومخالفتهم
- ٢٨٠ الثالث: إن ذلك ذريعة إلى اندراس أعلام ما داوموا عليه واشتهار ما خالفه

- والقسم الثالث من أقسام المسألة:
- ٢٨٠ أن لا يثبت عن الأولين أنهم عملوا به على حال، فهو أشد مما قبله
- ٢٨٠ - ٢٨١ كلمة في التحذير من مخالفة السلف
- ٢٨١ السنة والرافضة والخلافة
- ٢٨١ - ٢٨٢ الباطنية وفرق الاعتقادات الأخرى
- ٢٨٢ قراءة القرآن بالإدارة
- ٢٨٣ دعاء المؤذنين بالليل
- ٢٨٣ - ٢٨٤ كلمة جامعة عن الابتداع والمصالح المرسلة عند السلف
- وفيه التحذير من أن اختراع البدع والاحتجاج بأن السلف أحدثوا أموراً لم تكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كجمع المصحف بأنه من تتبع المتشابه
- ٢٨٣ - ٢٨٤ احتجاجة بأن ذلك من المسكوت عنه لا دليل فيه، لأن المسكوت عنه على وجهين: ٢٨٤ - ٢٨٥ الوجه الأول: أن تكون مظنة العمل به موجودة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يشرع له أمر زائد
- ٢٨٥ وسلم فلم يشرع له أمر زائد
- الثاني: أن لا توجد مظنة العمل به ثم توجد، فيشرع له أمر زائد... وهو المصالح
- ٢٨٥ المرسلة
- ٢٨٥ المطلق إذا وقع العمل به على وجه
- فصل المخالفة لعمل الأولين مختلفة المراتب، ولكنها تقع من أحد شخصين: إما مجتهد
- ٢٨٦ بذل غاية الوسع فلا حرج، وإن لم يبذل فهو آثم
- ٢٨٦ - ٢٨٧ قد لا يكون مجتهداً وأدخل نفسه خطأ
- ٢٨٧ أهل الاجتهاد لا يختلفون إلا فيما اختلف فيه الأولون
- ٢٨٨ العمل مخلص للأدلة من شوائب الاحتمالات المقدرة الموهنة
- الفرق وأهل الضلالات لا يعجزون عن الاستدلال لمذاهبهم وذكر أمثلة على ذلك ٢٨٨ - ٢٨٩ وكذلك النصارى
- ٢٨٩ التحري لعمل السلف وفهمهم هو الصواب
- المسألة الثالثة عشرة:
- ٢٩٠ أخذ الأدلة على الأحكام يقع في الوجود على وجهين:
- الأول: أن يؤخذ الدليل مأخذ الافتقار واقتباس ما تضمنه من الحكم ليعرض عليه

- النازلة
 ٢٩٠ الثاني: أن يؤخذ مأخذ الاستظهار على صحة غرضه في النازلة العارضة
 ٢٩٠ وهذا شأن أهل البدع
 ٢٩٠ المسألة الرابعة عشرة:
 ٢٩٢ اقتضاء الأدلة للأحكام بالنسبة إلى محالها على وجهين:
 أحدهما: الاقتضاء الأصلي قبل طرؤ العوارض، وهو الواقع على المحل مجرداً عن
 ٢٩٢ التوابع والإضافات
 الثاني: الاقتضاء التبعي، وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والإضافات
 ٢٩٢ هل يصح الاقتصار في الاستدلال على الدليل المقتضي للحكم الأصلي، أم لا بد من
 ٢٩٢ اعتبار التوابع والإضافات حتى يقيد دليل الإطلاق بالأدلة المقتضية لاعتبارها
 ٢٩٢ أخذ المستدل الدليل على الحكم مفرداً مجرداً عن اعتبار الواقع صح الاستدلال، وإلا
 فلا يصح
 ٢٩٢ توضيح ذلك بالأمثلة
 ٢٩٣ ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين﴾ ونزول ﴿غير أولي الضرر﴾
 ٢٩٣ حديث: «من نوقش الحساب عذب»
 ٢٩٤ «من أحب لقاء الله أحب لقاءه»
 ٢٩٥ والأمثلة لا تحصى
 ٢٩٦ فصل: مواضع تعين المناط:
 ٢٩٦ الأسباب الموجبة لتقرير الأحكام كنزول الآيات على سبب
 ٢٩٧ أن يتوهم بعض المناطات داخلاً في حكم أو خارجاً عنه ولا يكون كذلك في الحكم
 ٢٩٨ ومنها أن يقع اللفظ المخاطب به مجملاً، بحيث لا يفهم المقصود به ابتداء
 ٣٠٠ إذا لم يكن ثم تعيين فيصح أخذه على وفق الواقع مفروض الوقوع
 ٣٠٣ النظر الثاني في عوارض الأدلة
 فينحصر في خمسة فصول:
 ٣٠٥ الفصل الأول: الإحكام والتشابه
 ٣٠٥ المسألة الأولى
 ٣٠٥ إطلاق المحكم على وجهين خاص وعام

- المسألة الثانية: في التشابه ٣٠٧
- فوائد هذه المسألة ٣٠٧
- ثبت التشابه بقلة في النصوص (الأدلة) لأمر: ٣٠٧
- الأول: النص الصريح ٣٠٧
- الثاني: أن المتشابه لو كان كثيراً لكان الالتباس والإشكال كثيراً ٣٠٨
- الثالث: الاستقراء ٣٠٨
- فإن قيل كيف يكون المتشابه قليلاً؟ وهو كثير على الوجه الذي أراده المصنف ٣٠٩
- القواعد الكلية لا تجري على الأطراد ٣٠٩
- ثم إن المسائل المتفق عليها قليلة والمختلف عليها كثيرة ٣٠٩
- الأدلة التي يتلقى معناها من الألفاظ لا تتخلص من القوادح العشرة المذكورة ٣١٠
- الكلام في أخبار الآحاد وضعف الأسانيد، والاختلاف فيها ٣١١
- وهناك القياس ٣١١
- مقدمتنا الاستدلال الشرعي؛ (الشرعية)؛ و(نظرية) تتعلق بتحقيق المناط ٣١١
- الجواب عن هذه الإشكالات وأن التشابه إنما هو بحسب الواقع قبل البيان ٣١٢-٣١١
- لا بد من جمع النصوص في المسألة وعدم أخذ طرف منها ٣١٢
- مثل المعتزلة في اتباع المتشابه ٣١٣
- وجميع أهل الطوائف ٣١٣
- المسألة الثالثة ٣١٤ - ٣١٣
- المتشابه الواقع في الشريعة حقيقي وإضافي ٣١٥
- فالأول: هو المراد بالآية، وهو قليل، ولا يكون إلا فيما لا يتعلق به تكليف سوى ٣١٥
- مجرد الإيمان ٣١٥
- اختلاف النصارى في شأن سيدنا عيسى عليه السلام وبالتالي إفكهم وافتراؤهم على ٣١٦-٣١٥
- الله جل وعلا ٣١٦-٣١٦
- الهوى والفساد عند النصارى ٣١٧
- الثاني: وهو الإضافي، وسبب ذم من اتبع هذا النوع ٣١٧
- طرح أمثلة على النوع الثاني ٣١٧
- الثالث: التشابه فيه ليس بعائد على الأدلة، إنما على مناطها كالاقتناء في الميتة والذكية ٣١٨

٣١٨	فصل: المتشابه هو الحقيقي فقط
٣١٨	إخراج مسائل الخلاف من التشابهات بإطلاق
٣١٨	انتقاد المصنف في أسلوبه
٣١٩	مسائل العقيدة التي تكلم فيها السلف أو سكتوا عنها
٣١٩	نظر المجتهد في الأدلة وإصابة الحق
٣٢٠ - ٣١٩	الإجماع والقياس
٣٢٠	الخلاف في الأمة فرقا ومذاهب فقهية
٣٢١ - ٣٢٠	دخول علوم إلى الشرع لا يحتاج إليها
٣٢٢	المسألة الرابعة:
	التشابه الحقيقي لا يقع في القواعد الكلية، وإنما يقع في الفروع الجزئية بالاستقراء،
٣٢٢	ولأن الأصول لو دخلها التشابه، لكان أكثر الشريعة كذلك، وهو باطل
٣٢٣	بيان عن الفرق الضالة وانحرافها في الأصول
٣٢٣	تمييز الكلام بين الأصول والقواعد الكلية
٣٢٣	عودة مجددة إلى آيات الصفات وإيهاؤها للتشبيه
٣٢٣	الوقوف في قوله تعالى:
٣٢٤	﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به﴾
٣٢٥	هل في القرآن كلمات لا معنى لها
٣٢٦ - ٣٢٥	المنسوخ والمتشابه
٣٢٦	أخبار يوم القيامة، وفوائح السور
٣٢٦	التفويض في الصفات
٣٢٦	اختلاط الميتة بالذكية
٣٢٨	المسألة الخامسة:
٣٢٨	التأويل في المتشابه
٣٢٨	الإضافي والحقيقي
٣٣٠	المسألة السادسة:
٣٣٠	ما يشترط في المؤول به أو ما يراعى في وصفه:
٣٣٠	أولاً: أن يرجع إلى معنى صحيح في الاعتبار متفق عليه في الجملة بين المختلفين

- ثانياً: أن يكون وضع اللفظ قابلاً له بوجه من الوجوه
 ٣٣٠ معرفة مراد المتكلم بكلامه
 ٣٣٠ التأويل يسقط على الدليل لمعارضة ما هو أقوى منه
 ٣٣١ معنى التأويل أن يحمل على وجه يصح كونه دليلاً في الجملة
 ٣٣٢ أمثلة من التأويلات الفاسدة:
 ٣٣٢ تأويل (الخليل)
 ٣٣٢ و (غوى)
 ٣٣٣ فصل: جريان ما سبق على باب التعارض والترجيح
 ٣٣٣ التأويل الصحيح والفاسد
 ٣٣٥ الفصل الثاني في الأحكام والنسخ
 ٣٣٥ المسألة الأولى:
 ٣٣٥ القواعد المكية والأحكام المدنية
 ذكر بعض الأحكام الإسلامية التي شرعت في مكة، وبعض المعاصي التي كانت عند
 ٣٣٥ عرب الجاهلية
 ٣٣٥ الأصول المكية كثيرة والأحكام قليلة
 ٣٣٦ إكمال الأحكام في المدينة
 ٣٣٦ النسخ والرخص في المدينة أكثر منها في مكة
 ٣٣٦ النسخ وقع على أحكام كانت استتلاً للناس
 ٣٣٦ - ٣٣٧ المسألة الثانية:
 النسخ في الكليات - مكية، أو مدنية - لا يقع، ثبت ذلك بالاستقراء من تتبع النسخ
 ٣٣٨ والمنسوخ، ولأن الأحكام التي ثبتت على المكلف لا ترفع إلا بما هو ثابت قبلها
 ٣٣٩ الأحكام المكية أكثرها كليات فالتنسخ فيها قليل على عكس المدنيين
 ٣٣٩ نسخ القرآن بخبر الآحاد أو بالتواتر
 فصل: إسقاط كثير من النسخ المدعى على جملة آيات وأحكام - ليست كليات -
 ٣٤٠ بالتأمل والجمع بين النصوص
 ٣٤٠ مناقشة «الجلالين» في ادعاء النسخ
 ٣٤٠ التمثيل على زكاة الفطر

٣٤١	تحريم المباح ليس بنسخ
٣٤١	تعريف النسخ
٣٤١	تمثيل على ما حرم بعد الإباحة: الخمر، والكلام في الصلاة
٣٤٢	نقد المصنف في النقل عن الآخرين وفي عدم تمحيصه للأخبار
٣٤٢	عبارات لتحريم ما هو مباح
٣٤٤	المسألة الثالثة:
٣٤٤	معاني النسخ عند المتقدمين:
٣٤٤	تقييد ما أطلق وتخصيص ما عمم وتبيين ما أبهم
٣٤٥-٣٤٤	النسخ الذي عرف سابقاً
٣٤٥	هل النسخ يدخل على الأخبار وثمراتها؟ ويحث هام فيها!
٣٤٦-٣٤٥	نسخ التلاوة ونسخ التكليف
٣٤٥	أمثلة على معاني النسخ عند الأقدمين ومناقشتها وتفسيرها على الوجه الأفضل
٣٥٢	الهمم والخواطر
٣٥٤	التخصيص والنسخ ومثال يخرج عليهما
٣٥٥	الفرار من المعركة
٣٥٦	حسن الظن بالعلماء
٣٥٦	النسخ في الأخبار
٣٥٩	النسخ في التهديد والوعيد
٣٦١-٣٦٠	شهادة التائب من القذف
٣٦٠	التيمم
٣٦٥	المسألة الرابعة:
٣٦٥	القواعد الكلية وما يحفظها ثابتة لا يدخلها نسخ
٣٦٥	الضروريات مراعاة في كل ملة
٣٦٥	مراعاة الحاجيات، والتكليف بما لا يطاق
٣٦٧	اختلاف الأحكام الجزئية بين الشرائع
٣٦٩	الفصل الثالث في الأوامر والنواهي
٣٦٩	المسألة الأولى:

٣٦٩	الطلب والإرادة من الأمر في الأمر والنهي
٣٦٩	الخلافاً بين أهل السنة والمعتزلة في إرادة الله الأمر ووقوعه
٣٧٠	معاني الإرادة في الشريعة: الخلقية القدرية الكونية والأمرية
٣٧٢	ذكر آيات وأحاديث على الإرادتين
٣٧٢	تأويل الإرادة
٣٧٣	عدم التمييز بينهما سبب للوهم
٣٧٣	ذكر اصطلاح المصنف بكلمة «قصد الشارع» والقصد
٣٧٤	المسألة الثانية:
	الأمر بالمطلقات يستلزم قصد الشارع إلى إيقاعها كما أن النهي يستلزم قصده لترك
٣٧٤	إيقاعها
٣٧٤	ثلاثة أوجه للاستدلال على هذه المقولة
٣٧٥	إشكالات عليها
٣٧٦	الإجابة عليها
٣٧٧	مناقشة للمصنف في بعض الإجابات
٣٧٩	المسألة الثالثة:
٣٧٩	الأمر بالمطلق لا يستلزم الأمر بالمقيد
٣٧٩	مناقشة وتوضيح لرأي المصنف
٣٧٩	الوجه الأول: لولا ذلك لانتفى أن يكون أمراً بالمطلق
٣٧٩	الثاني: ثبوت الأعم لا يستلزم ثبوت الأخص
٣٨٠	الثالث: أن التقييد تعيين ولكان تكليفاً بما لا يطاق
٣٨١	معارضة ما سبق
٣٨٣	والجواب عنه
٣٨٤	الواجب الخير
٣٨٥	المسألة الرابعة: الأمر بالخير يستلزم قصد الشارع إلى أفراد المطلقه الخير فيها
٣٨٥	المسألة الخامسة:
٣٨٥	المطلوب الشرعي ضربان:
٣٨٥	الأول: ما كان شاهد الطبع خادماً له ومعيناً على مقتضاه

- الثاني: ما لم يكن كذلك كالعبادات ٣٨٥
- في الأول يكتفي الشارع في طلبه بمقتضى الجبلة الطبيعية والعادات الجارية ٣٨٦
- إطلاق كثير من العلماء على أمور أنها سنن أو مندوبات أو مباحات ومعناها ٣٨٦
- النصوص الجازمة غير موجودة في طلب الأمور العادية ٣٨٧
- أما الضرب الثاني: فإن الشارع قرره على مقتضاه ٣٨٨
- يكون ذلك في الأوامر والنواهي، ويلحق بها اقتحام المحرمات لغير شهوة عاجلة ولا ٣٨٨
- باعث طبعي
- الكلام عن لحم الخنزير وفحصه عند الكفار ٣٨٨
- العصيان بسبب الشهوة ٣٨٩
- المعاند المجاهر ٣٨٩
- فصل: هذا الأصل وجد منه بالاستقراء جمل ٣٩٠
- المسألة السادسة: ٣٩٢
- كل خصلة أمر بها أو نهى عنها مطلقاً من غير تحديد ولا تقدير، فليس الأمر أو النهي ٣٩٢
- فيها على وزان واحد في كل فرد من أفرادها
- ذكر جملة من الأوامر والخصال الحسنة ٣٩٢
- ذكر جملة من المنهيات والخصال السيئة ٣٩٣
- الإسراف والتبذير والفرق بينهما ٣٩٣
- ألفاظ المنكر والإثم والإجرام ٣٩٣
- ما سبق في الأوامر والنواهي جاءت في القرآن على ضربين: ٣٩٥
- الأول: أن تأتي على العموم والإطلاق في كل شيء وعلى كل حال لكن
- بحسب كل المقام ٣٩٥ - ٣٩٦
- سرد لمعاصي أخرى ٣٩٥
- توضيح للضرب الأول بالأمثلة ٣٩٦
- الضرب الثاني: أن تأتي في أقصى مراتبها، مقرونة بالوعيد في النواهي وبالمدح ٣٩٧
- لفاعلها وبالنعيم في الأوامر
- توقف السلف بالجزم بالتحريم ٤٠١
- المسألة السابعة: ٤٠٤

- ٤٠٤ الأوامر والنواهي على ضربين: صريح وغير صريح
- ٤٠٤ والصريح له نظران:
- ٤٠٤ الأول: من حيث مجردة لا يعتبر فيه علة مصلحية
- ٤٠٧ الخلاف بين الصحابة في صلاة العصر في بني قريظة
- ٤٠٧ احتجاج المبتدعة به على أهل السنة
- ٤٠٧ رد التنازع إلى الكتاب والسنة
- ٤٠٨ المحافظة على الأوقات
- ٤٠٨ إصابة الحق
- ٤٠٩ اعتبار المصالح وتحقيقها في الأحكام
- ٤١٠ الالتفات إلى المعاني
- ٤١١ البول في الماء الراكد
- ٤١١ القيم في الزكاة
- النظر الثاني: هو من حيث يفهم من الأوامر والنواهي قصد شرعي بحسب الاستقراء
- ٤١١ في خصوصها
- ٤١٢ اعتبار المصالح في الأحكام
- ٤١٦-٤١٣ الوصال في الصيام
- ٤١٦-٤١٨ ييوع منهى عنها
- ٤١٩ تساو الأوامر والنواهي من جهة اللفظ في دلالة الاقتضاء
- ٤١٩ اعتبار السياق في كلام العرب
- ٤٢٠ الظاهرية هل هي بدعة
- ٤٢١ فصل: عمل العامل على مقتضى المفهوم من علة الأمر والنهي
- ٤٢١ قيام السلف بالعبادات والاجتهاد فيها
- ٤٢١ تيسير الرب العبادات على المكلفين
- ٤٢٢-٤٢١ المشقات والرخص
- ٤٢٢ فصل: ضروب الأوامر والنواهي غير الصريحة:
- ٤٢٢ أحدها: ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير الحكم
- الثاني: ما جاء مجيء مدحه أو مدح فاعله في الأوامر، أو ذمه أو ذم فاعله في النواهي

- وترتيب الثواب والعقاب والمحبة والكره ٤٢٢ - ٤٢٣
- الثالث: ما يتوقف عليه المطلوب كالمفروض في مسألة ما لا يتم الواجب إلا به ٤٢٣ - ٤٢٤
- فصل: معاني الغصب والتعدي عند العلماء واختلافهم فيه وهل يختص ذلك بالمنافع ٤٢٥ - ٤٣٢
- دون الرقاب وبحث مباحث أخرى تحتها ٤٣٣
- المسألة الثامنة:
- توارد الأمر والنهي على متلازمين عند فرض الانفراد، مع حكم تبعية أحدهما للآخر ٤٣٣
- المعتبر ما انصرف إلى المتبوع ٤٣٣
- أدلة ذلك:
- الأول: الفرق الأول بين القصد الأصلي والتابع وإن كان الأمر والنهي هناك غير صريح وهنا صريح ٤٣٣
- الثاني: أنهما إما أن يردا معاً أو لا يردا البتة أو أحدهما دون الآخر والأول والثاني غير صحيحين والثالث أحدهما تابع والآخر متبوع ٤٣٤
- الثالث: الاستقراء ٤٣٤
- الإشكالات الواردة على ما سبق ٤٣٦
- الأول: ما قيل أن الرقاب والذوات لا يملكها إلا الله والمنافع للعباد ٤٣٦
- الثاني: إن سلمنا أن الذوات هي المعقود عليها فالمنافع هي المقصودة ٤٣٧
- الثالث: ما وجد من النصوص الشرعية ٤٣٨
- الرابع: قصد المنافع عند العقلاء ٤٣٩
- الإجابة عن الإشكالات ٤٣٩
- الجواب عن الأول ٤٤٠
- الجواب عن الثاني ٤٤١
- الجواب عن الثالث ٤٤٥
- الجواب عن الرابع ٤٤٦
- القصد إلى المنافع ٤٤٧
- ضوابط المنافع بالكلية ٤٤٧
- فصل: أقسام منافع الرقاب: ٤٤٨
- الأول: ما كان في أصله بالقوة لم يبرز إلى الفعل لا حكماً ولا وجوداً ٤٤٨

- ٤٤٩ الثاني: ما ظهر فيه حكم الاستقلال وجوداً وحكماً أو حكماً عادياً أو شرعياً
- ٤٤٩ الثالث: ما فيه الشائتان، وهو ضربان:
- ٤٤٩ أحدها: ما كان هذا المعنى فيه محسوساً
- ٤٤٩ ثانيها: ما كان في حكم المحسوس
- ٤٥١ تبيان وجه الخلاف بمثال السقي بعد بدو الصّلاح
- ٤٥٢ فصل: فوائد تتركب على هذا الأصل
- منها: أن كل شيء بينه وبين الآخر تبعية جار في الحكم مجرى التابع والمتبوع المتفق
- ٤٥٢ عليه ما لم يعارضه أصل آخر
- ٤٥٢ ذكر أمثلة على ذلك وتوضيحها
- ومنها: أن كل تابع قصد، فهل تكون زيادة الثمن لأجله مقصودة على الجملة
- ٤٥٤ لاعلى التفصيل
- ٤٥٥ ومنها: قاعدة الخراج بالضمان فالخراج تابع للأصل
- ٤٥٥ ومنها: تضمين الصنّاع ما كان تابعاً للشيء المستصنع فيه
- ٤٥٦ ومنها: في الصرف ما كان من حلية السيف والمصحف
- ٤٥٦ التنبيه على أن مسائلها كثيرة
- ٤٥٦ فصل: ومن الفوائد:
- أن كل ما لا منفعة فيه من المعقود عليه في المعاوضات لا يصح العقد عليه
- ٤٥٧ وما فيه منفعة أو منافع فهو أحد ثلاثة أقسام:
- ٤٥٧ الأول: أن يكون جميعها حراماً أن ينتفع به
- ٤٥٧ الثاني: أن يكون جميعها حلالاً
- ٤٥٧ التنبيه على بعد هذين القسمين عن الواقع
- ٤٥٧ الثالث: ما اختلطاً
- ٤٥٧ وهو قسمان:
- الأول: أن يكون أحد الجانبين هو المقصود بالأصالة عرفاً والجانب الآخر تابع غير
- ٤٥٧ مقصود بالعادة
- ٤٥٨ قصد العاقد إلى المحرم على الخصوص وهو يحتمل وجهين:
- ٤٥٨ الوجه الأول: اعتبار القصد الأصيل والغاء التابع

- الوجه الثاني: اعتبار القصد الطارئ ٤٥٨
- فائدة حول اختلاط المنافع المحللة بالحرمة ٤٥٨
- بدء ذكر الأمثلة وتوضيحها بالأصل السابق بما يشفي العليل ٤٥٨
- توجيه الوجه الأول وتقويته ٤٥٩
- القسم الثاني: أن لا يكون أحد الجانبين تبعاً في القصد العادي، بل كل واحد منهما ٤٦٠-٤٥٩
- مما يسبق القصد إليه عادة بالأصالة ٤٦٥
- ذكر بعض القواعد تحت هذه المسألة ٤٦٧
- المسألة التاسعة: ٤٦٧
- حال الاجتماع وحال الانفراد في الشرع ٤٦٧
- ورود الأمر والنهي على شيئين كل واحد منهما ليس بتابع للآخر ولا هما متلازمان ٤٦٧
- في الوجود ولا في العرف الجاري؛ إلا أن المكلف ذهب قصده إلى جمعهما معاً في ٤٦٨
- عمل واحد وفي غرض واحد ٤٦٨
- توضيح تأثير الاجتماع وتأثير التفرق وأن للاجتماع ما ليس للانفراد والعكس ٤٧٣
- سرد أمثلة من الكتاب والسنة على تأثير الاجتماع ٤٧٣
- كلمة عن الاجتماع والجماعة والفرقة ٤٧٣
- ذكر معاني الافتراق التي لا تزيلها حالة الاحتجاج ٤٧٣
- ذكر أمثلة في توضيح وتثبيت هذا الأصل ٤٧٣
- التأكيد على معاني الانفراد التي ليست في الاجتماع ومعاني الاجتماع التي ليست ٤٧٥- ٤٧٤
- في الانفراد ٤٧٧
- المسألة العاشرة: ٤٧٧
- الأمران يتواردان على شيئين كل واحد منهما غير تابع لصاحبه إذا ذهب قصد ٤٧٧
- المكلف إلى جمعهما في عمل واحد أو في غرض واحد فقد تقدم أن للجمع تأثيراً، ٤٧٧
- وأن في الجمع معنى ليس في الانفراد، كما أن معنى الانفراد لا يطل بالاجتماع ٤٧٧
- حالة حصول تنافي بين الأعمال ضمن القاعدة السابقة ٤٧٨
- بيع وسلف وتطبيق ما سبق عليه ٤٧٨
- مسألة الانفكاك في النيات واجتماعها ٤٨٠
- جمع العقود عند مالك

- المسألة الحادية عشرة: ٤٨٤
- الأمران يتواردان على الشيء الواحد باعتبارين إذا كان أحدهما راجعاً إلى الأمر المطلق، والآخر راجع إلى بعض تفاصيلها، أو إلى بعض أوصافها أو إلى بعض جزئياتها فاجتماعهما جائز حسبما ثبت في الأصول ٤٨٤
- سرد مجموعة من الأمثلة ٤٨٤
- الأمر والنهي إذا تواردا على التابع والمتبوع ٤٨٦
- التوسعة ورفع الحرج ٤٨٧
- المسألة الثانية عشرة: ٤٨٨
- الأمر والنهي إذا تواردا على شيء واحد وأحدهما راجع إلى بعض أوصافها أو جزئياتها أو نحو ذلك ٤٨٨
- صورنا المسألة: ٤٨٨
- الأول: أن يرجع الأمر إلى الجملة والنهي إلى أوصافها... وذكر أمثلة توضيحية ٤٨٨
- الثاني: أن يرجع النهي إلى الجملة والأمر إلى أوصافها... وذكر أمثلة توضيحية ٤٨٨
- المسألة الثالثة عشرة: ٤٩١
- تفاوت الطلب فيما كان متبوعاً مع التابع له، وأن الطلب المتوجه للجملة أعلا رتبة وأكد في الاعتبار من الطلب المتوجه إلى التفاصيل أو الأوصاف أو خصوص الجزئيات ٤٩١
- جريان الأوامر في الشريعة في التأكيد على أكثر من مجرى أو قصد واحد ٤٩٢
- إطلاق القول في الأمر... هل هو للوجوب أو غيره ٤٩٢
- ترجيح الأمر للوجوب ٤٩٣
- المسألة الرابعة عشرة ٤٩٥
- الأمر بالشيء على القصد الأول ليس أمراً بالتوابع ٤٩٥
- دليل ذلك وما ينبني عليه في أداء المكلف للمطلقات ٤٩٥
- مثال ذلك في الإعتاق المطلق ٤٩٦
- بيان أن الأمر إذا تعلق بالمأمور المتبوع من حيث الإطلاق ولم يرد عليه أمر آخر يقتضي بعض الصفات أو الكيفيات التوابع ٤٩٦
- تمثيل ذلك بما يوضح معنى من معاني البدعة ٤٩٧

فائدة المسألة: التزام الخصوصيات في الأوامر المطلقة مفتقر إلى دليل وإلا كان قولاً بالرأي

٥٠٢

٥٠٣

المسألة الخامسة عشرة:

المطلوب الفعل بالكل هو المطلوب بالقصد الأول، وقد يصير مطلوب الترك بالقصد الثاني، كما أن المطلوب الترك بالكل هو المطلوب الترك بالقصد الأول توضيح الأول وهو المطلوب الفعل:

٥٠٣

٥٠٣

٥٠٣

٥٠٤

٥٠٦

٥٠٧

٥٠٨ - ٥٠٧

٥٠٩

٥١٠

٥١١

٥١١

٥١٥

٥١٥

٥١٥

٥١٦

٥١٧

٥١٨

٥١٨

٥١٩

٥١٩

٥٢٥

الثالث: أن هذه الأشياء إن كانت خادمة لضدّ المطلوب بالكل فهي خادمة للمأمور به أيضاً

الجواب عليها وجهاً وجهاً

فصل: فائدة بحث المسألة:

منها: الفرق بين ما يطلب الخروج عنه من المباحات عند اعتراض العوارض المقتضية

للمفاسد، وما لا يطلب الخروج عنه ٥٢٦

النظر في تعارض الأصل والغالب ٥٢٨

تحذير السلف من التلبس بما يجزى إلى المفاسد ٥٢٩

فصل: ومنها: الفرق بين ما ينقلب بالنية من المباحات طاعة وما لا ينقلب ٥٣١

ومنها: بيان وجه دعاء النبي - صلى الله عليه وسلم - لأناس بكثرة المال مع علمه

بسوء عاقبتهم فيه ٥٣٤

المسألة السادسة عشرة: ٥٣٦

الأوامر والنواهي في التأكيد ليست على رتبة واحدة في الطلب الفعلي أو التركي،

وإنما ذلك بحسب تفاوت المصالح والمفاسد الناشئة ٥٣٦

الصوفية وإطراح الدنيا ومساواة الواجب بالمندوب والمحرم بالمكروه ٥٣٦

المباحات والرخص ٥٣٦

مأخذهم في الأمر من طريقين: ٥٣٦

الأول: من جهة الأمر، وهو رأي من لم يعتبر في الأوامر والنواهي إلا مجرد الاقتضاء ٥٣٧

الثاني: من جهة معنى الأمر والنهي وله اعتبارات: ٥٣٧

أحدها: النظر إلى قصد التقرب بمقتضاها ٥٣٨

الثاني: النظر إلى ما تضمنته الأوامر والنواهي من جلب المصالح ودرء المفاسد عند

الامتثال ٥٣٨

الثالث: النظر إلى مقابلة النعمة بالشكر أو بالكفران ٥٤١

فصل: ويقضي ما سبق التوبة عن كل مخالفة تحصل بترك المأمور به أو فعل المنهي

عنه ٥٤٢

الصوفية ومراتبهم ٥٤٤

مراتب الناس في الدنيا وفي الآخرة ٥٤٤

المسألة السابعة عشرة: ٥٤٩

الأوامر والنواهي وإمكانية أخذها امتثالاً من جهة ما هو حق لله مجرداً عن النظر في

غير ذلك، ويمكن أخذها من جهة ما تعلقت بها حقوق العباد ٥٤٩

مأخذ الامتثال في مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ اِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾:

٥٤٩

الأول: النظر في نفسه بالنسبة إلى قطع الطريق، وإلى زاد يبلغه... وما يعود عليه من الأمور التي تعود عليه في قصده بالمصلحة الدنيوية أو بالمفسدة

٥٤٩

الثاني: أن ينظر في نفس ورود الخطاب عليه من الله، غافلاً ومعرضاً عما سوى ذلك المأخذ الأول: مأخذ جار على اعتبار حقوق العباد - وهو ما يخص الفقهاء

٥٥٠

والثاني: جار على إسقاط اعتبارها والدليل على صحته:

٥٥١

الأول: ما جاء في القرآن من الآيات الدالة على أن المطلوب من العبد التعبد بإطلاق التقوى لله وكفاية الله له

٥٥١

الثاني: ما جاء في السنة من ذلك

٥٥٣

الثالث: ما ثبت من هذا العمل عن الأنبياء صلوات الله عليهم فقدموا طاعة الله على حقوق أنفسهم

٥٥٦

مناقشة المصنف فيما ذهب إليه من استدلالات وما نقله من نصوص عن الصحابة والسلف

٥٥٦

إطراح الأسباب جملة

٥٥٨

التنبيه على أن حقوق الله ليست على وزن واحد

٥٦١

مناقشة المصنف لنفسه ثم الإجابة على الإشكالات

٥٦١

ما تقدم يدل على تقديم بعض الأسباب التي يقتضيها حق الله

٥٦٢

حقوق الله أعظم من حقوق العباد

٥٦٢

فصل: تأخير حقوق العباد يرجع إلى المكلف لا إلى غيره

٥٦٢

المسألة الثامنة عشرة

٥٦٤

توارد الأمر والنهي على الفعل وأحدهما راجع إلى جهة الأصل والآخر راجع إلى جهة التعاون

٥٦٤

إذا اعتبر الأول الراجع إلى سد الذرائع فهو منع الجائز

٥٦٤

ويحتمل ثلاثة أوجه:

٥٦٤

الأول: اعتبار الأصل

٥٦٤

٥٦٤	الثاني: اعتبار جهة التعاون
٥٦٥-٥٦٤	(تفصيل المسألة وتوضيحها)
٥٦٦-٥٦٤	الثالث: التفصيل وترجيح الغالب
٥٦٩	الاستدراكات
٥٧١	الموضوعات والمحتويات
